انقلاب النيجر وتداعياته الاقليمية والدولية

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

انقلاب النيجر وتداعياته الاقليمية والدولية

بشرى جاسم محمد
باحث سياسي متخصص في السياسات الافريقية

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

23 آب 2023

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

ابتُلِيَت النيجر بالانقلابات العسكرية منذ استقلالها عن الاحتلال الفرنسي في عام 1960م، وقد شهد يوم السادس والعشرين من يوليو الماضي آخر هذه الانقلابات وهو الخامس من نوعه منذ الاستقلال والأول منذ عام 2010م، إذ أعلن الجنرال (عبد الرحمن تياني)، رئيس الحرس الرئاسي في النيجر، نفسه زعيمًا للبلاد، وذلك بعد احتجاز الرئيس المنتخب (محمد بازوم)، كما قام تياني مع أعضاء آخرين في القوات المسلحة النيجرية بتشكيل ما أطلق عليه اسم "المجلس الوطني لحماية الوطن"، قد لا تزال أسباب الانقلاب الحقيقية غير واضحة، لكن هناك عددًا من العوامل التي ربما تكون قد ساهمت في حدوثه، وبعيدًا عن الأسباب والدوافع فإن الانقلاب العسكري الأخير سيحمل بلا شك عددًا من التداعيات والنتائج على المدى القصير والمدى البعيد.

المحور الاول / اسباب ودوافع الانقلاب في النيجر

أولاً: اسباب الانقلاب

هناك بعض الأسباب المحتملة لوقوع الانقلاب العسكري الأخير في النيجر؛ منها:

1ـ الأزمة الاقتصادية: تعاني النيجر من ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وقد أدت هذه الأزمة إلى تفاقم الوضع الاجتماعي وانتشار الاحتقان الداخلي، وعلى الرغم من كونها سابع أكبر مورد لليورانيوم في العالم، إلا أن النيجر تحتل المرتبة السابعة بين أفقر دول العالم، إذ يعيش حوالي 10 ملايين شخص (41٪ من إجمالي السكان) في فقر مدقع، وتتكون (40٪) من ميزانية الدولة من المساعدات الخارجية.

2ـ الفساد: يعاني النظام السياسي في النيجر من الفساد، إذ يتمتع العديد من المسؤولين الحكوميين بثروات طائلة على حساب الشعب، وقد أدى هذا الفساد إلى فقدان الثقة في الحكومة، وتحتل النيجر المرتبة الـ(123) من حيث انتشار الفساد من بين(180) دولة حول العالم، وفقًا لمؤشر مدركات الفساد لعام 2022 الذي أوردته منظمة الشفافية الدولية.

3ـ الضعف الأمني: تنتشر العديد من الجماعات الإرهابية في البلاد، وقد أدت هذه الأزمة إلى تفاقم الوضع الأمني وزيادة الضحايا المدنيين، وبسبب النزاعات في بوركينا فاسو ومالي ونيجيريا المجاورة تتعامل النيجر مع تدفق كبير من اللاجئين، ووفقًا لبيانات الأمم المتحدة فإن النيجر تستضيف (255 ألف) لاجئ فروا من البلدان المجاورة.

4ـ الخلافات بين الحكومة والجيش: هناك خلافات بين الحكومة المدنية والجيش منذ سنوات، إذ يطالب الجيش بزيادة الميزانية العسكرية ومنح الجنود المزيد من الامتيازات، وقد أدت هذه الخلافات إلى زيادة التوتر بين الحكومة والجيش، وتؤكد محاولات الانقلاب السابقة على التوازن الهش بين الجيش والحكومة والذي كان على النظام المدني أن يقف عليه، وربما يكون بازوم قد استخف به، وفيما أعلن رئيس أركان النيجر، الجنرال (عبده صديقو عيسى)، دعم الجيش لمحاولة الانقلاب بحجة تجنب إراقة الدماء، رفض الرئيس بازوم الاستقالة ودعا الشعب إلى المقاومة وحماية المكاسب الديمقراطية التي تحققت بشق الأنفس، وقد ردد وزير الخارجية النيجيري (حسومي مسعودو) ومسؤولون كبار آخرون هذه الدعوة.

5ـ زيادة الوجود الأجنبي: وسط تنامي المشاعر المعادية لفرنسا في مالي وبوركينا فاسو المجاورتين، وكذلك داخل النيجر، وجدت الدولة نفسها على نحو متناقض منفصلة بشكل متزايد في وسط الساحل، وتمثل آخر حليف قوي ومقرّب لفرنسا، كان هناك انفصالاً قد نما بين الخطاب الرسمي للرئيس بازوم الذي يدعو بنشاط إلى نشر المزيد من القوات الدولية في النيجر، والرأي العام الشعبي الذي يرفض هذا الأمر، وأبرز مثال على ذلك المظاهرات الواسعة ضد وجود قوات "برخان" التي تم حظرها قبل أن تنطلق في 17 أغسطس 2022م، وقد حملت المظاهرات مشاعر عداء واضحة لفرنسا واستياء شعبي أقوى مما يوحي به الخطاب السياسي من الموالين لباريس.

6ـ الإطاحة بالجنرال تياني: حاول الرئيس بازوم قد حاول إجبار الجنرال تياني على التقاعد، وكانت هناك نية لاستبداله بآخر خلال الأسابيع المقبلة، ولكن يبدو أن تياني قد استبق هذا الأمر وقام بالاستيلاء على السلطة لدوافع شخصية منعًا لتهميشه، صحيح أن تياني لم يكن لديه في البداية الدعم الكامل من القوات المسلحة، لكنه حصل على تأييد بعض القادة العسكريين لاحقًا.

ثانياً: دوافع الانقلاب

ويمكن الإشارة إلى عدد من الدوافع المباشرة وغير المباشرة التي تفسر الانقلاب على حكومة الرئيس محمد بازوم المنتخبة في النيجر:

1- الصراع على السلطة: لقد كان محمد بازوم الذي ينتمي إلى قبيلة أولاد سليمان العربية، المنتشرة في ليبيا، أول رئيس من أصول عربية في النيجر. ورغم أنه كان الذراع اليمنى للرئيس السابق محمدو إيسوفو إلا أنه حاول توطيد سلطته من خلال تعيين أنصاره في المراكز الأمنية والسياسية الحساسة، وهو ما يعني التخلص من رجال الرئيس السابق في الحكومة والجيش، وأن بازوم ربما كان يفكر في استبدال اللواء (عمر تشياني) كرئيس للحرس الرئاسي، الأمر الذي (إذا كان صحيحاً) ربما يكون سبباً مباشراً لمحاولة التمرد، ولعل ما يؤكد هذا المنحى في التفسير هو ورود اسم الجنرال ساليفو مودي، كقائد للانقلاب، وهو رئيس الأركان السابق الذي أزاحه بازوم وعينه سفيراً قبل عدة أشهر.

2- الخطاب المعلن: الذي يعكس نمطاً عاماً يرفعه العسكريون دوماً للإطاحة بالحكومات القائمة. في بيان متلفز، قال العقيد (أمادو عبدالرحمن) وهو محاط بمجموعة من الضباط: "قررنا وضع حد للنظام الذي تعرفونه"، مشيراً إلى تدهور الوضع الأمني في البلاد وزيادة حدة الفقر وتراجع الحوكمة الاقتصادية والاجتماعية"، ومن المعروف أن النيجر التي يبلغ عدد سكانها نحو 26 مليون نسمة تُعد من أكثر دول العالم فقراً رغم ثرواتها من الموارد الطبيعية ولاسيما اليورانيوم والذهب.

3- نذر الانقلاب: بغض النظر عن الأسباب المباشرة، فإن التوترات بين القيادة المدنية والعسكرية، والمقاومة المتزايدة لعلاقة بازوم الوثيقة مع فرنسا، والتهديد الجهادي المتزايد والتاريخ الطويل من الانقلابات العسكرية، يعني أن النيجر كانت منذ فترة طويلة معرضة لخطر الانقلابات. ومن أهم المؤشرات على ذلك ما يلي:

أ-الثقافة السياسية وتسييس دور الجيش: شهدت النيجر أربعة انقلابات منذ الاستقلال عن فرنسا عام 1960، وقع أولها في إبريل 1974 ضد الرئيس (ديوري حماني)، وكان رابعها في فبراير 2010، والذي أطاح بالرئيس (مامادو تانجا). ناهيك عن محاولات الانقلاب العديدة الفاشلة، ويعني ذلك أن ثقافة الانقلابات في النيجر تجعل بعض أفراد الجيش ينظرون إلى الانقلابات على أنها وسيلة مشروعة لنقل السلطة، مما قد يزيد من استعداد الضباط العسكريين للمشاركة في السلطة وتداولها كرهاً.

ب-التوترات المدنية- العسكرية: تُعد النيجر الاستثناء الوحيد في منطقة الساحل من حيث وجود حكومة منتخبة يقودها مدنيون. على هذا النحو، فإن التوترات بين المدنيين والعسكريين تشكل خطراً كامناً، ولاسيما بشأن كيفية التعامل مع علاقة البلاد بفرنسا، وتفاقم التهديد الجهادي للمنطقة، وعلى الرغم من العلاقة الوثيقة مع الدولة المستعمرة السابقة منذ عقود، كانت هناك علامات على مقاومة دور فرنسا الكبير في عمليات مكافحة الإرهاب في البلاد، وسط موجة إقليمية من المشاعر المناهضة للإمبريالية وللوجود الفرنسي، والتي يمكن أن تكون بمثابة ذريعة للاستياء العسكري من الرئيس بازوم، ساعدت المشاعر المعادية للفرنسيين في بوركينافاسو في حدوث انقلاب عسكري في سبتمبر 2022 وطرد القوات الفرنسية لاحقاً.

ومن الملاحظ ان الرئيس بازوم قد وطد العلاقات مع فرنسا منذ توليه منصبه في مارس 2021 بشكل قد يبدو مبالغاً فيه، الأمر الذي دعم قدرات القوات المسلحة النيجرية في مواجهة الجماعات الجهادية مثل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وداعش في ولاية الساحل الإسلامية.

المحور الثاني/ انعكاسات الانقلاب

أولاً: على المستوى الداخلي، ثمة عدداً من التداعيات المحتملة على مستوى جهود مكافحة الإرهاب، وأبرزها:

1- تمدد التنظيمات الإرهابية: وفي حالة استمرار مناخ عدم الاستقرار الداخلي، فقد تستغل التنظيمات الإرهابية، ومنها "بوكو حرام" التي تنشط على الحدود الجنوبية، انطلاقاً من نيجيريا، وإن كان تهديدها أقل مقارنةً بفرع تنظيم "داعش" المسمى "ولاية الساحل"، الذي ينشط على الحدود بين "النيجر ومالي وبوركينا فاسو"، ومن ثم فإن هناك إمكانية بتوظيف هذه الأحداث على أكثر من اتجاه، سواء بتصعيد النشاط العملياتي ضد الجيش، أو محاولات توسيع النفوذ والسيطرة الميدانية على مستوى القرى والبلدات، وتحديداً من قِبَل فرع "داعش"، الذي أظهر قدراً من القدرات العملياتية منذ مارس 2022.

2- تراجُع دور الجيش والأمن في مكافحة الإرهاب: إن حالة الترقب داخل الجيش النيجري لما تسفر عن الأوضاع الداخلية، يستدعي تركيز الجيش على تداعيات الموقف، خاصةً إذا اتسعت واستمرت رقعة الاحتجاج من قِبل أنصار "بازوم"، ومن ثم التأثير على العلميات العسكرية التي تنفذها قوات الجيش جنوباً وغرباً، لملاحقة العناصر الإرهابية، مع استمرار تأمين مواقع القوات العسكرية؛ لمواجهة أي عمليات هجومية للتنظيمات الإرهابية.

3- التأثير على التعاون العسكري المشترك مع فرنسا: رغم إعلان قائد "قوات الدفاع والأمن" التزام النيجر بالتزاماتها الخارجية قبل الانقلاب على "بازوم"، فإن ثمة احتمالات للتراجع عن الخطط المشتركة مع فرنسا، التي تبنَّاها "بازوم" شخصياً، لتأسيس عملية عسكرية فرنسية في النيجر لمواجهة الإرهاب، عقب انسحاب القوات الفرنسية من مالي، بناءً على طلب الحكومة الانتقالية التي جاءت عقب انقلاب أيضاً، ولا يُستبعَد حال تثبيت الانقلاب، اتجاه السلطة الانتقالية – بغض النظر عن تشكيلها – إلى عرقلة العملية العسكرية الفرنسية في النيجر، خاصةً مع وجود معارضة داخلية لهذه الخطوة، إبان عرضها وإقرارها داخل البرلمان في النيجر، لكن ليس على المدى القريب المنظور، خاصةً مع تحولات الموقف في بوركينا فاسو تجاه بقاء القوات الفرنسية خلال عام 2023، وعقب بضعة أشهر من الانقلاب في أكتوبر 2022.

4- تأثُّر جهود الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب: قد تمتد تداعيات الموقف الحالي في النيجر عقب الانقلاب، إلى تأثيرات على مهمة الاتحاد الأوروبي في دعم جهود النيجر في مكافحة الإرهاب. وتلك المهمة تم إطلاقها عبر شراكة عسكرية في ديسمبر 2022، أعلن عنها "المجلس الأوروبي" في فبراير 2023، وتهدف هذه الشراكة العسكرية التي سعت النيجر إليها، إلى تأسيس وجود للاتحاد الأوربي على أراضيها، وقد يلجأ قائد "الدفاع والأمن" إلى إلغاء هذه الشراكة عقب الموقف الأوروبي الرافض للانقلاب، وإصدار بيانات متعددة للدعوة إلى الالتزام بالمسار الديمقراطي، وإطلاق سراح الرئيس النيجري، أو قد يتجه الاتحاد الأوروبي إلى إلغاء هذه الشراكة أو تعليقها على الأقل، بناءً على الموقف الرافض للانقلاب، وهو ما قد ينعكس على جهود مكافحة الإرهاب.

5- تراجُع الدعم الإقليمي والدولي للنيجر: إذ أبدى الاتحاد الأفريقي رفضه محاولة الانقلاب، وأدان احتجاز "بازوم"، باعتباره زعزعة للمؤسسات الديمقراطية، وهو موقف قد يؤدي إلى اتخاذ موقف ضد السلطة الانتقالية في النيجر، حال تثبيت الانقلاب، بتعليق عضوية النيجر على سبيل المثال، وبالمثل فإن تجمع "إيكواس" لمجموعة دول غرب أفريقيا، الذي يضم في عضويته النيجر، قد يلجأ إلى فرض عقوبات على النيجر خلال الفترة المقبلة، خاصةً أنه سبق أن فرض عقوبات على الدول التي شهدت انقلابات عسكرية، مثل مالي وغينيا وبوركينا فاسو، بعضها اقتصادي، وأخرى فردية على قادة الانقلابات؛ وذلك لمواجهة موجة الانقلاب العسكرية التي شهدتها دول غرب أفريقيا خلال العامين الماضيين، بصورة ملحوظة.

أما على المستوى الدولي، وتحديداً الأطراف الفاعلة في دعم جهود النيجر في مكافحة الإرهاب، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، فإن وزير الخارجية الأمريكية أنتوني بلينكن، أكد دعم بلاده "باوزم" خلال اتصال هاتفي معه، والدعوة إلى إطلاق سراحه، فضلاً عن الإشارة إلى أن "الشراكة الاقتصادية والأمنية القوية مع النيجر تعتمد على الحفاظ على الديموقراطية واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان". وفي ضوء مواقف بعض الأطراف الإقليمية والدولية من الانقلاب في النيجر، فإنه يُتوقَّع فرض عقوبات على النيجر وقادة الانقلاب، بما يؤثر على قدرات الدولة الاقتصادية، وتراجُع الشراكات مع بعض الأطراف الدولية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، وهو ما يؤدي إلى نتائج سلبية على جهود مكافحة الإرهاب.

6- تعاون أكثر مع روسيا وبعض دول الجوار: قد يؤدي الانقلاب في النيجر، وحال الاستقرار على تولي سلطة انتقالية إدارة البلاد، وفي ضوء المواقف الإقليمية والغربية الرافضة للانقلاب، واحتمالات بحث تلك السلطة الانتقالية عن أطراف خارجية داعمة، فإن روسيا تعد إحدى الدول التي يمكن أن تعتمد عليها السلطة الانتقالية، إذا استمر الموقف الأمريكي والغربي والإقليمي، وتصاعد الموقف بفرض عقوبات على قادة الانقلاب، وهنا، يمكن تكرار التوجُّه الروسي باتجاه مالي وبوركينا فاسو، وتعزيز الروابط، والانفتاح للتعاون مع السلطة الانتقالية، بغض النظر عن تأييد معلن وصريح للانقلابات في تلك الدول أم لا، لكنها تتبنَّى سياسة مُغايِرة للغرب في التعاطي مع الانقلابات في أفريقيا، بما يتيح لها توسيع نفوذها.

ومن هذا المنطلق، وحال التقارب الروسي مع السلطة الانتقالية في النيجر عقب تشكيلها، فإن هذا قد يؤدي إلى تشبيك أكثر بين النيجر ودول الجوار القريبة من روسيا، مثل مالي وبوركينا فاسو، خاصةً مع مواجهة تهديد مشترك للتنظيمات الإرهابية على حدود الدول الثلاثة.

ثانياً: تداعيات إقليمية

تترتب على الانقلابات العسكرية في أفريقيا تداعيات سلبية تؤثر على التنمية الاقتصادية في القارة، ويمكن توضيحها كالتالي:

1-زيادة عدد اللاجئين وسوء الأوضاع المعيشية: تضم القارة الافريقية حالياً نحو ثُلث عدد اللاجئين على مستوى العالم. وتُولد أزمة اللاجئين في القارة السمراء أعباءً اقتصادية هائلة، مثل هبوط معدلات النمو الاقتصادي، ومستويات عالية للفقر، وتدني متوسطات دخول الأفراد، وتدهور مستوى البنية التحتية، وتفكّك الأُسَر نتيجة للقتل والتشريد، وخطف الأطفال وتجنيدهم في الصراعات المسلحة.

2-تعليق العضويات في المؤسسات الإقليمية وفرض العقوبات الاقتصادية: يتجه عادة الاتحاد الأفريقي أو التكتلات الإقليمية في القارة لفرض عقوبات سياسية واقتصادية على تلك الدول كنوع من الرد على تفاقم الأوضاع السياسية والأمنية في الدول التي شهدت انقلابات عسكرية. وفي هذا الإطار، تم تعليق عضوية مالي في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) بعد انقلاب مايو 2021، وأصدرت الجماعة عقوبات عليها. كذلك تم تعليق عضوية جمهورية غينيا من قبل (إيكواس) بعد انقلاب سبتمبر الماضي. وتنتج عن ذلك بلا شك حالة من القلق وعدم اليقين بشأن الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول، كما أنها تؤثر سلباً على خطط وأهداف استكمال مراحل التكامل الاقتصادي الإقليمي.

3- تعطيل خطط التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تؤدي الانقلابات العسكرية إلى أوضاع متوترة وغير مستقرة في الدول، حيث ينشغل قادتها وشعوبها عن استثمار ثرواتها الهائلة التي تزخر بها، فضلاً عن استشراء ممارسات الفساد المالي، وهو ما يتجسد في عدة دول مثل حالة نيجيريا، حيث أدت سلسلة الانقلابات والتوترات السياسية فيها على مدار العقود الماضية إلى نهب مواردها الطبيعية خاصة النفطية، لتتصدر بذلك الدول الأكثر فساداً في القارة الأفريقية، أيضاً، تلعب التوترات السياسية في القارة السمراء دوراً معاكساً لجهود التنمية الاقتصادية، فيوجد نحو (15) دولة أفريقية من أصل (20) تتصدر المؤشر العالمي للدول الأكثر هشاشة اقتصادياً لعام 2021، على غرار جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد وغينيا، وهي جميعها تعاني أوضاعاً داخلية غير مستقرة.

ثالثا: تداعيات دولية

قد تتجاوز التداعيات الاقتصادية للانقلابات العسكرية في أفريقيا المستويين الداخلي والإقليمي، لتمتد إلى الساحة الدولية، وهو ما يتضح من المؤشرات التالية:

1- ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الاستراتيجية: إن فترات الاضطراب التي تلي الانقلابات العسكرية في القارة الأفريقية، ينجم عنها تباطؤ في الأنشطة الرئيسية للاقتصادات الأفريقية، مثل الزراعة والنفط والمعادن المهمة. إذ تتصارع الأطراف العسكرية أو السياسية للسيطرة على تلك الموارد، أو تعطيلها للضغط على خصومها، مما يؤثر بالسلب على إنتاج العديد من السلع الاستراتيجية، ويقود إلى مشكلات اقتصادية داخلية، فضلاً عن ارتفاع الأسعار العالمية،

وتصاعد المخاوف من حدوث اضطرابات في إمدادات تلك السلع، خاصة إذا كانت تلك الدول تشارك بحصة منظورة في الإمدادات العالمية للسلع. وأمثلة ذلك ما يلي:

أ-تهديد المعروض العالمي للنفط: أحد الأمثلة في هذا السياق هو ما شهدته السودان منذ 19 سبتمبر 2021 من احتجاجات شعبية في إقليم شرق السودان، أدت إلى إغلاق موانئ بورتسودان، مما عطل، لفترة مؤقتة، نقل الإنتاج من حقول جنوب السودان إلى الأسواق العالمية، لكن بطبيعة الحال سيتأثر السوق العالمي للنفط بشكل أكبر إذا نيجيريا شهدت اضطرابات سياسية أو أمنية؛ وذلك بالنظر لحجم إنتاجها الكبير نسبياً، والذي يتجاوز (1.7) مليون برميل يومياً.

ب- ازدهار التجارة غير المشروعة في المعادن النفيسة وبيعها بأسعار بخسة: تأثرت تجارة الماس العالمية بسبب الصراعات الدائمة والانقلابات العسكرية في الدول المنتجة له في أفريقيا مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون، وعادة ما يتم فيها بيع الماس بأسعار بخسة وبفارق كبير عن السعر الحكومي المرجعي، وبالمثل أيضاً، فإنه يجري تداول الذهب واستغلاله في قارة أفريقيا بشكل غير شرعي، حيث تزيد عمليات التنقيب غير الرسمية عن المعدن من قِبل الجماعات المسلحة، ودائماً ما يكون محط اهتمامها لاسيما أثناء الاضطرابات السياسية؛ مما يؤدي إلى خسائر كبيرة في ميزانيات الدول الأفريقية المعنية، ويتضح ذلك جلياً في دول غرب أفريقيا مثل غانا ومالي وبوركينا فاسو والنيجر، والتي تفقد سنوياً عائدات مبيعات (30) طناً من الذهب بسبب نشاط التعدين غير الرسمي. بينما تخسر دول وسط وشرق أفريقيا ما قيمته نحو (4 مليارات) دولار من عائدات الذهب سنوياً بسبب عمليات التهريب غير الشرعي. وبالتالي يبدو جلياً أن الخاسر الأكبر هو الاقتصادات الأفريقية، وليس كبار تجار المعادن أو الشركات والذين يحصلون على المعادن النفيسة بأسعار بخسة تقل كثيراً عن الأسعار المرجعية المُحددة من قِبل الحكومات والسلطات الرسمية.

2- تراجع النفوذ الفرنسي: تُعد النيجر قاعدة مهمة للجيش الفرنسي بعد الانسحاب من مالي وبوركينا فاسو، وتتلقى القوات الخاصة للنيجر التدريب والدعم اللوجستي من الولايات المتحدة وفرنسا. ويتمركز حالياً حوالي (1000 إلى 1500) جندي فرنسي في العاصمة نيامي ويساعدون القوات المسلحة النيجرية في التدريب ودعم المعدات ومهام مكافحة الإرهاب.

وخلال العام الماضي، عززت كل من فرنسا والولايات المتحدة دعمهما للنيجر لمكافحة الإرهاب بعد انسحاب القوات الفرنسية من بوركينا فاسو ومالي المجاورتين. وإذا تم إخراج بازوم من السلطة، فقد يؤدي النظام العسكري الجديد في النهاية إلى تقليل اعتماد النيجر على فرنسا، وبالتالي فتح فراغ أمني جديد في المنطقة لاستغلاله من قبل الجماعات الجهادية والقوى العالمية البديلة مثل روسيا والصين.

من جهة أخرى، تُعد النيجر أكبر مصدر لليورانيوم في إفريقيا، حيث تقوم الشركات الفرنسية بتعدين وتصدير غالبية خام البلاد. في حين أن هذا لن يتغير بالضرورة بعد نجاح الانقلاب، إلا أن النظام العسكري الجديد قد يطالب بدفع رسوم أعلى. وفي سيناريو أكثر تطرفاً، قد يرفض مثل هذا النظام أيضاً الشراكات الفرنسية لصالح مثيلتها مع روسيا أو الصين، مما يزيد من توجيه النيجر بعيداً عن الغرب.

3-التداعيات على الجيش الألماني والاتحاد الأوروبي: الانقلاب في النيجر له تداعيات على وجود الجيش الألماني في البلاد. فمع وجود حوالي (100) جندي يتمركزون في نيامي للحفاظ على قاعدة نقل جوي، عملت النيجر كمركز حيوي للأفراد والمواد في غرب إفريقيا. لكن الانقلاب عطل الخطط وأثار مخاوف بشأن مستقبل مهمة الاتحاد الأوروبي العسكرية، التي تأسست في ديسمبر الماضي. ولا يزال الإجلاء يمثل تحدياً بسبب إغلاق الحدود والمجال الجوي، مما ترك الجنود عالقين مؤقتاً.علاوة على ذلك، فإن عدم الاستقرار في النيجر يلقي بظلال من الشك على الانسحاب المخطط للقوات المسلحة الألمانية من مالي المجاورة، إذ كانت الخطة الأصلية هي إعادة مواد الجيش الألماني عبر النيجر في نهاية العام، نظراً للظروف الحالية، فإن جدوى هذه الخطة غير واضحة. والسلطات الألمانية على اتصال بشركاء من فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة، لكن الوضع لا يزال غير مؤكد.

4-التأثير في القاعدة الأمريكية: أنفقت الولايات المتحدة نحو (500) مليون دولار لمساعدة القوات المسلحة في النيجر لتحسين قدراتها في مواجهة التحديات الإرهابية. وتُعد قاعدة النيجر الجوية (201) بمثابة قاعدة جوية أمريكية للطائرات المسيرة من دون طيار بالقرب من أغاديز، وهي مملوكة للجيش النيجري لكن الولايات المتحدة قامت ببنائها ودفعت تكاليفها. كما يتم تشغيلها من قبل الجيش الأمريكي كقاعدة للطائرات من دون طيار. ولا يخفى أن أي حكومة في مرحلة ما بعد الانقلاب قد تُعيد النظر في مثل هذه الالتزامات من أجل كسب شرعية شعبية.

5- تزايد الصراع بين القوى الدولية على النفوذ الاقتصادي في أفريقيا: تذهب بعض الأدبيات إلى اتهام بعض القوى الدولية الكبرى مثل فرنسا والولايات المتحدة، بالوقوف وراء الانقلابات العسكرية في عدد من دول أفريقيا خلال السنوات الأخيرة؛ وذلك بهدف تقويض المصالح الاقتصادية المتنامية في القارة لقوى دولية أخرى وتحديداً الصين وروسيا. ومثال على ذلك، تتمتع الصين بنفوذ قوي في جمهورية غينيا، إذ تشارك نحو (14) شركة صينية خاصة وأخرى مملوكة للدولة في أعمال استخراج وتصنيع البوكسيت في هذا البلد، كما أن الأخيرة هي موطن لمشروع (سيماندو)، الذي يوجد به أحد أكبر رواسب لخام الحديد في العالم، ويعمل به أكبر شركتين صينيتين وهما (هونجكياو وريو تينتو). وتحصل الصين، وهي أكبر منتج ومستهلك للألمنيوم في العالم، على (50%) من واردات البوكسيت من غينيا وبما يُقدر بنحو (52.7) مليون طن في عام 2020.

ويُعتقد أن هناك ارتباطات قوية بين قائد الانقلاب الأخير في غينيا وكل من فرنسا والولايات المتحدة، وهو ما يمكن أن توظفه الدولتان، وفق بعض الترجيحات، بمساعدي القوى السياسية الجديدة في غينيا لتحجيم الوجود الصيني لصالح هذه الدول الغربية. وعلى الرغم من ذلك، يتعين الإشارة إلى أن العديد من الدول الأفريقية تنظر إلى الصين كشريك تنموي مثالي، في ظل ما تقوده من جهود تنموية بالقارة عبر مشروع (الحزام والطريق)، بالإضافة إلى تقديمها مساعدات وقروض، بعكس الدول الغربية التي ينظر إليها البعض كمحرك خفي للصراعات والحروب الأهلية التي شهدتها عدد من الدول الإفريقية.

المحور الثالث/ التداعيات المستقبلية

أولا: تداعيات المستقبل القريب

في حين أن الوضع في النيجر لا يزال متقلبًا ولا تزال أمور كثيرة غير واضحة، لكن الأحداث المحيطة في الداخل والخارج الإقليمي قد توفر سياقًا مناسبًا لفهم مجريات ما حدث وتأطيرًا لمحاولة قلب الحكومة المنتخبة ديمقراطيًا، واختلفت التداعيات المعلنة على الأقل حتى الآن، والتي يمكننا تلخيصها فيما يلي:

1- أدانت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وحكومات عدة دول أخرى بشدة الانقلاب العسكري في النيجر، ودعت الجيش إلى العودة إلى ثكناته.

2- أغلقت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) حدودها مع النيجر، وأنشأت منطقة حظر طيران للرحلات التجارية داخل وخارج البلاد، وجمدت أصول البلاد في البنوك المركزية والبنوك التجارية التابعة للمجموعة، كما هددت باستخدام القوة إذا لم يلتزم الانقلابيون بإعادة الرئيس المنتخب محمد بازوم للسلطة، من بين إجراءات أخرى.

3- سحب الاتحاد الأوروبي بأثر فوري التمويل والدعم العسكري الذي كان مقررًا للنيجر، إذ خصص الاتحاد الأوروبي (554) مليون دولار من ميزانيته للفترة من 2021 إلى 2024 لدعم التعليم والحوكمة والنمو الاقتصادي في النيجر، وميزانية قدرها 76 مليون دولار خلال العام الماضي لدعم الجيش النيجري، فيما علّقت بعض الدول الأخرى حزم مساعدات كانت مقررة من قبل لدعم البلاد.

4- قطعت نيجيريا إمدادات الكهرباء عن النيجر مما جعلها تواجه أزمة طاقة كبيرة، حيث تعتمد النيجر بشدة على جارتها نيجيريا للحصول على الكهرباء حيث توفر لها (70٪) من احتياجاتها.

5- على النقيض، رحب زعيم مرتزقة فاغنر الروسية، يفغيني بريغوزين، بالانقلاب العسكري، فيما أيّد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف بشكل غامض استعادة ما أسماه "النظام الدستوري" في النيجر، ورغم عدم وضوح تورط روسيا في محاولة الانقلاب حتى الآن، إلا أن النيجر كانت في مرمى حملاتها التضليلية المعقدة في السنوات الأخيرة، وبحسب تقارير فإن النيجر كانت هدفًا مستقبليًا للروس، خاصةً بعد نجاح انقلاب أكتوبر 2022 في بوركينا فاسو، وما تبعه من دعم روسي مكثف هناك.

6- أعلنت بوركينا فاسو وغينيا ومالي دعمه للمجلس العسكري في النيجر وأعربت عن رفضها تطبيق أي عقوبات مفروضة، كما حذرت بوركينا فاسو ومالي في بيان مشترك من أن أي تدخل عسكري في النيجر هو إعلان حرب ضدهما أيضا، وقد مهدت ردود الفعل الداعمة للنيجر من الدول التي تقودها مجالس عسكرية لانقسام محتمل بشكل أعمق لكتلة غرب إفريقيا.

ثانياً: تداعيات على المستقبل الطويل

الانقلاب هو انتهاك للديمقراطية، وبلا شك فإنه يرسل رسالة إلى الداخل والخارج بأن الأوضاع غير مستقرة، ويمكن قراءة النتائج طويلة المدى له على النحو التالي:

1- عودة جديدة للحكم العسكري: برر صناع الانقلاب الأخير أفعالهم على أساس مظالم حقيقية أو متصورة فيما يتعلق بالأمن والتنمية، ومع ذلك فإن المجالس العسكرية الأخيرة في إفريقيا لم تكن إصلاحية ولم توفر بديلًا أفضل من الأنظمة التي انقلبت عليها، فعلى سبيل المثال تضاعفت الأحداث المتطرفة العنيفة في مالي وبوركينا فاسو منذ وقوع الانقلابات هناك، ولم يقم أي من هذه المجالس العسكرية بأي محاولة جادة لإعادة بلادهم إلى الحكم الديمقراطي، وبدلًا من ذلك ركزت هذه المجالس على الاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها كغاية في حد ذاتها. في النيجر فاز الرئيس بازوم بالانتخابات الرئاسية بنسبة 56٪ من الأصوات في فبراير 2021م، كان يُنظر إلى هذه الانتخابات على نطاق واسع على أنها حرة ونزيهة، وقد حملت معها أول انتقال سلمي للسلطة في تاريخ النيجر، لكن الانقلاب الأخير أوقف هذا المسار الديمقراطي وأعاد النيجر مجددًا إلى تاريخها الطويل مع الحكم العسكري الذي أدى إلى فترة طويلة من الركود في واحدة من أفقر دول العالم.

2- تفاقم الفقر والركود: شهدت النيجر في ظل الحكم المدني تحسنًا في وضعها الاقتصادي، كان المأمول ان تواصل هذه المسيرة لتصل إلى وضع أفضل مما كانت عليه، لكن من المرجح أن يؤدي الانقلاب العسكري الأخير إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وتفاقمها، إذ سيخلق حالة من عدم اليقين وعدم الاستقرار، مما سيؤدي إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية وزيادة التضخم، وفي ظل عدم الاستقرار أو الصراع، سيؤدي ذلك لا محالة إلى زيادة الفقر وغياب الخدمات الأساسية.

3- تفاقم العنف وغياب الأمن: تمت الإشادة بالنيجر على نطاق واسع لاستجابتها الأمنية لتهديدات المجموعات المتشددة خلال السنوات الماضية، وانخفضت معدلات الوفيات المرتبطة بهجمات الجماعات المتطرفة في النيجر بنسبة 53٪ خلال العام الماضي، وقد تمكنت النيجر من تمييز نفسها عن جيرانها في منطقة الساحل باعتبارها شريكًا أقل إشكالية للحلفاء الغربيين، كما أنها تستضيف بالفعل قواعد أمريكية وفرنسية على أراضيها، لكن الانقلاب الأخير قد يضعف القبضة الأمنية التي تعمل على كبح جماح عنف المتطرفين، وتُظهِر التجارب السابقة أن عمليات الاستيلاء العسكرية تؤدي بدلًا من ذلك إلى مزيد من التدهور في حالة انعدام الأمن، حيث أدت الانقلابات في مالي وبوركينا فاسو إلى زيادة الهجمات الإرهابية.

4- احتمالية التدخل الخارجي: في ظل غياب الدعم المحلي، فإن الحكومات العسكرية غير الخاضعة للمساءلة تلجأ للتضحية بالسيادة الوطنية لدعم راعيها الدولي، حيث تتطلب الانقلابات في نهاية المطاف مصادقة من الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية حتى تنجح وتستمر وتخرج من عزلتها الدولية، سيحتاج قادة النيجر الجدد المفاضلة بين البقاء مع الدعم الأمريكي الذي يعدّ هو الأكبر بمبلغ 238 مليون دولار من المساعدات الخارجية السنوية، أو اللجوء إلى ممول آخر مثل روسيا أو الصين، وبالتالي الخضوع لأجنداتهما الخاصة بهما.

5- زيادة فرص الانقسام الداخلي: المجلس العسكري لم يرسخ سيطرته على السلطة بعد ولا يزال يواجه معارضة قوية من قِبَل العديد من أصحاب المصلحة الدوليين، كما أن الرئيس بازوم لا يتمتع بدعم المجتمع الدولي فحسب، بل يتمتع أيضًا بدعم شريحة كبيرة من السكان في جميع أنحاء النيجر، ومع وجود إشارات على قيام مؤيدين بالتعبئة المضادة للمظاهرات الجماهيرية ضد المجلس العسكري، هناك احتمالية عالية للاضطراب المحلي والصراع الإقليمي، وهو ما سيتسبب في عواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة بسبب العقوبات التي سيتم فرضها على النيجر ونظامها الحاكم.

ختاماً، ان موضوع الانقلاب العسكري في النيجر تصدر الاجندة الجيوسياسية للكثير من القوى الاقليمية والدولية، إذ يضاف الانقلاب الأخير والاضطرابات السياسية التي تشهدها النيجر ، إلى جملة المؤشرات الدالة على أن القارة الافريقية ينتظرها "سيناريو مُرعب" يُنذر باحتمالية مُفاقمة النشاط الإرهابي في الفترة المُقبلة، وذلك في ظل وجود جملة من المحفزات التي قد تستثمرها التنظيمات الإرهابية، نتيجة لوجود سلسلة من عدم الاستقرار التي تشهدها البلاد في المرحلة المقبلة؛ لكونها تتعرض لجملة من التحديات الداخلية والمزيد من الضغوط الإقليمية والدولية في محاولة لإفشال الانقلاب الأخير وعودة الشرعية الدستورية للبلاد، كما يتوقع أن تتقارب مع مجموعة فاجنر الروسية وهو ما يُنبِئ بصعوبة مرور هذا الانقلاب بسهولة من جانب الغرب وفرنسا، التي ستعزز ضغوطها على العسكريين الجدد وإيكواس من أجل إفشال الانقلاب الأخير، وربما تُصعِّد الأمر لدرجة التدخل العسكري، سواء عبر إيكواس أو من خلال القوات الفرنسية المتمركزة في الداخل النيجري، وهو ما سيجعل افريقيا أكثر اضطراباً على المستوى الأمني خلال المدى المنظور.

قائمة المصادر:

1-التدخل العسكري في النيجر: المواقف الاقليمية والدولية والاحتمالات، مركز الامارات للسياسات، ابوظبي، 10آب 2023، متاح على الرابط التالي:
https://epc.ae/ar/details/brief/altadakhul-aleaskariu-fi-alnayjar-almawaqif-al-iiqlimiat-walduwliat-walaihtimalat
2-منى قشطة، تداعيات خطرة...انقلاب النيجر والنشاط الارهابي في منطقة الساحل الافريقي، المرصد المصري، 1آب 2023، نتاح على الرابط التالي:
https://marsad.ecss.com.eg/78801/
3-جيهان عبد السلام، الاثار الاقتصادية الممتدة للانقلابات العسكري في افريقيا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابوظبي، 27 آب، 2023، متاح على الرابط التالي:
https://2u.pw/URQQOqZ
4-تداعيات محتملة لانقلاب النيجر على جهود مكافحة الارهاب، موقع عمون، عمان، 11آب 2023، متاح على الرابط التالي:
https://www.ammonnews.net/article/781734
5-التداعيات المحتملة للانقلاب العسكري في النيجر، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، 16 آب 2023، متاح على الرابط التالي:
https://apa-inter.com/post.php?id=6658
6-احمد مصطفى الغز، الانقلاب العسكري في النيجر الاسباب والتداعيات، مركز البيان، بغداد، 17 آب 2023، متاح على الرابط التالي:
https://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?id=21493
7-تأثيرات ممتدة: انقلاب النيجر ومستقبل الحرب على الارهاب في الساحل، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابوظبي، 28 تموز، 2023، متاح على الرابط التالي:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8430

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

2405

hcrsiraq

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية